

مقابلة مع جريدة عمان حول قروض بنك التنمية وصندوق الرفد

٥ مارس ٢٠١٥ م

هل تقديم قروض متشابهة من جهتين حكوميتين ظاهرة إيجابية او سلبية ؟

قد تختلف الآراء حول هذا الموضوع بين المؤيد والمعارض إلا أنني أرى الأمر يعود الى حجم السوق الذي يتم التعامل معه ومدى توفر المنتجات التي يتطلبها السوق وبالتالي اعتقد انها ظاهرة إيجابية خاصة أنه ووفق إحدى الدراسات لقد وجد أن معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المنطقة تواجه عقبات وعثرات كثيرة عندما يتعلق الأمر بتمويل أعمالها، لاسيما عندما تسعى للحصول على قرض من البنوك أو المؤسسات المالية، كما انها تواجه معدلات رفض عالية عند طلب التمويل ، وفي السلطنة فإن البدائل المتوفرة لدينا غير شاملة و لا تغطي كافة الاحتياجات وتعدد الجهات قد يمنح المستثمر فرصة للحصول على تمويل من مصدر بديل قد يكون غير متاح له مع غياب ذلك المصدر ، كما أن وجود أكثر من مصدر يمنح الفرصة للتخصص في انواع محددة من التمويل قد يصعب توفيرها من مصدر واحد ، واذا اخذنا على سبيل المثال المملكة العربية السعودية نجد أن هنالك بدائل متعددة للتمويل تشمل على سبيل المثال :-

- الصندوق السعودي للتنمية الصناعية
- وهو صندوق مخصص لأغراض تمويلية خاصة تحت رعاية وزارة المالية ويديره الصندوق السعودي للتنمية الصناعية حيث يقوم بتشغيل ٥٣ مليون دولار بمشروع الضمان (الكفالة) لدى البنوك السعودية لدعم إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال ضمانات تمويلية بنسبة ٨٠% لحوالي ١٠٠٠ منشأة صغيرة ومتوسطة في العام ويقدم المشورة وأنواعاً أخرى من الدعم غير المالي. وتقوم الحكومة بتمويل ٥٠% من التمويل، وتتولى البنوك المحلية بتمويل ٥٠%.
- بنك التسليف والإدخار السعودي:
- إضافة إلى تركيزه على القروض الاجتماعية للمواطنين من ذوي الدخل المنخفض، فإن لدى البنك برنامج (مسررات) للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لدعم الإقراض في قطاعات معينة ٩٠,٠٠٠ دولار، وهي قروض مهنية لأصحاب الأعمال.

- صندوق المثوبة:

– وهو صندوق حكومي يقدم التمويل والمشورة إلى مشاريع الشباب مع تبني خلق الوظائف والأعمال والاستقلال الاقتصادي للشباب، وتدعم الصندوق شركة سابك والبنك الأهلي التجاري، الذي يمول نحو ١٠٠٠ مشروع.

- مركز باب رزق جميل:

– وهو عبارة عن تسهيل أنشأه محمد عبداللطيف جميل في عام ٢٠٠٣ لدعم إنطلاقة المشاريع وتمويل المنشآت الصغيرة جداً وتقديم القروض للتدريب المهني من خلال المشورة والقروض بدون فائدة حيث أوجد هذا التسهيل ما يقدر بنحو ١٩٠,٠٠٠ وظيفة.

- الهيئة السعودية للعقار الصناعي (مدن)

– تقوم الهيئة بتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المجالات الأقل تطوراً، ويصل التمويل المصرفي حتى ٨٠٠,٠٠٠ دولار للمشروع لفترات قد تصل إلى ثماني سنوات، فضلاً عن تقديم منح الأراضي.

- برنامج الأهلي لأصحاب المهن الحرة

– تمتد قروض البرنامج إلى ثلاث سنوات وتصل قيمة القرض إلى ٢٧٠,٠٠٠ دولار للمنشآت الصغيرة والحرفية، وهذه من الصعب الحصول عليها.

- مراكز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة للغرف التجارية

- بجانب العديد من البنوك والمؤسسات الاخرى

بما أن بنك التنمية يتولى ادارة محفظة صندوق الرفع لماذ لا يعمل الصندوق تحت مظلة البنك ويتم اختصار خطوات الحصول على القرض بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا أن البنك جهة مصرفية صرفة؟

من الملاحظ انه وفق نتائج احدى الدراسات في دول المنطقة يعاني أصحاب المنشآت العديد من الحواجز والعقبات لتأمين التمويل ، وبشكل ملحوظ ، نقص الضمانات المناسبة ومعدلات الفائدة المرتفعة خاصة مع عدم وجود بيئة قانونية لسجل الضمانات ، مما يجعل إقراض البنوك إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة محدودا حيث يصف خمسة أضعاف أصحاب المنشآت عملية الحصول على تمويل بانها صعبة وكلما كان للمنشآت الصغيرة والمتوسطة موظفين أكثر، كلما كان وضع المالك أصعب مع البنوك في الحصول على التمويل البنكي. وفي سلطنة عمان فإن بنك التنمية من المؤسسات التي لديها تجربة ثرية في السوق العماني وتعمل وفق توجيهات البنك المركزي وملتزم بمعايير بازل بينما صندوق الرفع غير ملزم بذات قيود بنك التنمية وقروضه في الوقت الحاضر اقرب الى المنح ، وذا ما قام بنك التنمية بالتمويل بنفس اسلوب صندوق الرفع للإعتباره البنك المركزي متجاوزا للأنظمة ، لا أرى ضرورة للدمج بين المؤسساتين صحيح أن بنك التنمية يتولى ادارة محفظة صندوق الرفع ولكن ذلك لا يمثل ازدواج في العمل حيث ان عملية التحليل الائتماني وقرار الصرف يتخذ من صندوق الرفع ودور البنك ينحصر في الصرف والاستيفاء فقط.

ومع ذلك فإن الأمر يتطلب وجود التنسيق بينهما ليكون عملهما متناغما وليس متنافسا والتأكد من جدوى المشاريع ولا يتم توريث اصحاب الاعمال الصغيرة والمتوسط في ديون لا يتمكنون من سدادها.